

Distr.: General
21 February 2002
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٨ من جدول الأعمال
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن الحالة في الصحراء الغربية المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/178)، يشرفني أن أحيل إليكم التعليقات والملاحظات التالية:

١ - تود الجزائر بادئ ذي بدء أن تعرب عن تقديرها وامتنانها للأمين العام ومبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر الثالث، لما بذلاه من جهود دون كلل أو ملل للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمسألة الصحراء الغربية. وتود في هذا الصدد أن تشيد بالواقعية والشفافية والموضوعية التي تحلها بها لدى صياغة هذا التقرير واستنتاجاته.

٢ - وتعتبر الجزائر أن تقرير الأمين العام قد جاء، بعد الرأي القانوني الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/161) الذي ذكر وأكد بوضوح في الوقت المناسب أن المملكة المغربية تحتل الصحراء الغربية بصورة غير مشروعة ولا يمكنها بالتالي أن تطمح إلى أي شرعية دولية أو اعتراف دولي فيما عدا الاعتراف بها كسلطة احتلال، ليدكر في الفقرة ٤٨ بأن خطة التسوية (انظر S/21360 و Corr.1 و S/22464) التي وافق عليها طرفا الصراع، وهما المملكة المغربية والصحراء الغربية، والتي أقرها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة قد تعذر تطبيقها وأن تنفيذها إذا كان سيصادف عراقيل جديدة في المستقبل فذلك لأن "المغرب قد أعرب عن عدم استعداده للمضي قدما في تنفيذ خطة التسوية".

٣ - وتود الجزائر التي أحاطت علما بالخيارات الأربعة المقدمة في التقرير (الفقرات من ٤٨ إلى ٥١) اطلاع أعضاء مجلس الأمن على موقفها إزاء كل احتمال من الاحتمالات التي حددها الأمين العام ومبعوثه الشخصي:

- ففيما يتعلق بالخيار الأول، لا شك أنه الخيار الذي يحظى بالأفضلية لدى الجزائر التي أعربت باستمرار عن تأييدها الكامل لتنفيذ خطة التسوية اقتناعاً منها بأن تنظيم استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير يشكل السبيل العادل والأنسب الذي سيسمح لشعب الصحراء الغربية، الخاضع للاحتلال المغربي، بتقرير مصيره بحرية وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ٢٥) الذي يتضمن "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وترى الجزائر أن من الممكن تطبيق خطة التسوية وتوحيج عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية شريطة أن تبدي الأمم المتحدة ما يلزم من الحزم، وفي هذا الصدد، من شأن مقترح الأمين العام ومبعوثه الشخصي المتمثل في عدم اشتراط موافقة الطرفين والذي أتاح لأحد الطرفين، الذي أشار إليه الأمين العام كما ذكرت ذلك سابقاً، بتأخير عقد استفتاء تقرير المصير لأكثر من ١٠ سنوات، أن يسمح بتنفيذ الخطة تنفيذاً متسقاً ومتناسكاً.

- وأعربت الجزائر، في مناسبات عديدة، وبصورة واضحة وصريحة عن اعتراضها على مشروع الاتفاق الإطاري لا سيما أن هذا المشروع، الذي يرجع، كما أشير إلى ذلك في تقرير الأمين العام (الفقرة ٣٥) إلى اجتماع برلين المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حيث اقترح الوفد المغربي "إيجاد حل دائم ونهائي يراعي سيادة المغرب ووحدة أراضيه"، يشكل ضمماً مبرمجاً إلى المملكة المغربية.

وتود الجزائر أن تؤكد من جديد اعتراضاتها الأساسية بشأن مشروع الاتفاق الإطاري الذي يعاب عليه، كيفما كان مستوى الحكم الذاتي الذي قد يمنحه لسكان الإقليم، أنه يخفي حقيقة لا مناص منها وهي أن مسألة الصحراء الغربية مسألة إنهاء استعمار وأنه يمنح لبلد السيادة على إقليم يحتله بصورة غير مشروعة.

- وفيما يتعلق بالخيار الثالث، فإن الجزائر التي تحرص على مواصلة إسهامها في الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي لإيجاد حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية استناداً إلى مبدأي الإنصاف والعدالة، تود أن تؤكد من جديد استعدادها لبحث أي مقترح لحل سياسي يراعي بصورة كاملة المصالح الوطنية المشروعة للشعب الصحراوي.

- وفيما يتعلق بالخيار الرابع، فإن الجزائر التي تصبو بكل جوارحها إلى التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية لمسألة الصحراء الغربية تسمح للشعبيين المغربي والصحراوي

الشقيقتين بالعيش في السلام والاستقرار والانسجام وباستئناف بناء المغرب العربي والتوصل إلى الهدف المتوخى منها ألا وهو اندماج جميع شعوبه في مجموعة متماسكة ومزدهرة، تعتبر أن على الأمم المتحدة أن تعمل بقدر أكبر من الحزم والعزم لإيجاد تسوية عادلة ونهائية لمسألة الصحراء الغربية.

٤ - وحرصا منها على الإسهام في تهدئة التوتر والإسهام في تسوية مسألة الصحراء الغربية، فإن الجزائر، بوصفها بلدا مراقبا لعملية تنفيذ خطة التسوية وبلدا مجاورا، ستواصل دعم جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي دون تحفظ، للتوصل إلى حل عادل ودائم يتفق مع الشرعية الدولية لمسألة الصحراء الغربية وهي تدعو الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته إزاء الشعب الصحراوي كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله بعلي
السفير